لقد استخدمت الكثير من قيادات الأحزاب السرّية قبل عصر العولمة والإنترنت والثورة العلمية- التكنولوجية وثورة الاتصالات والمواصلات والطفرة الرقمية " الديجيتل" بعض هذه الأساليب لإسقاط بعضها البعض، أو تشويه صورة هذا الفريق أو هذه المجموعة أو هذا الشخص، وأحياناً كانت ترمي أسماء خصومها برسائل قرب مراكز الأمن للوشاية بهم أو لتشويه سمعتهم، ولم تكن المعارضات هي الأخرى بعيدة هذه الأساليب لا بحق أعدائها، بل للمخالفين لها بالرأي أحياناً. وأتذكّر أن شخصاً سمع رأياً عن أحد أعدائه الشخصيين في بلد أوروبي، فخاطب المتحدث: كان عليكم رمي مظروف فيه بضعة حبوب مخدرات أو حشيشة في حديقته والاتصال بالشرطة للإبلاغ عنه!! ولعلّ ذلك ينمّ عن أخلاقية متدنّية، فالخصومة الشريفة تتطلب أساليب شريفة، وهذه ليست على المخالف أو الخصم، بل حتى على العدو أيضاً.
وهناك أكاذيب كثيرة استخدمتها السلطات الحاكمة ضد معارضاتها، مثلما استخدمها معارضون ضد خصومهم، وهؤلاء وأولئك نشروا كتباً وكراريس ووريقات للنيل من خصومهم، فالحكومة تريد تشويه سمعة المعارضة، والأخيرة تريد إلصاق كل شيء بعدوّها. وأتذكّر أن أحد الأشخاص الذين أعرفهم جاءني في لندن ومعه وثائق تقول أن قائمة كانت قد صدرت بإعدام عدد من أعضاء الحزب الشيوعي، وكان اسمه بينهم (محكوم وهارب من وجه العدالة) وطلب مني تأييد ذلك، وبما أنني أعرفه وأعرف أن تلك القصة مزوّرة، حيث استبدل اسم أحد المحكومين باسمه، فرفضت، ونصحته بأن ذلك يسيء إلى الحزب الذي ينتمي إليه وله شخصياً، وخلال عملي المهني والحقوقي صادفني عشرات بل مئات الأمثلة.
وقبل خمس سنوات أصدرت مجلة "موارد" عدداً خاصاً مكرساً لحريّة التعبير، ووجدتها في حينه مناسبة مهمة لإعادة الحديث عن حرّية التعبير وتفريقه عن "حرّية" التشهير، لاسيّما بعد نشر موقع ويكيليكس لوثائق سرية، لم يكن جوليان أسانج هو من فبركها، بل أنه نقلها كوثائق ومعلومات تقع مسؤولياتها على الجهات المسؤولة عنها، إلاّ ما يتعلق بالأضرار التي تصيب الأفراد الذين قد يتعرضوا إلى العنف أو غير ذلك، فلا بدّ من أخذها بنظر الاعتبار. وتضمن الملف إضافة إلى دراسات عن ويكيليكس وحرّية التعبير، مقالة عن منع النقاب باعتباره انتهاكاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان، وآليات حرّية الرأي والتعبير حسب المقرر الخاص، والتحديات التي تواجهها في ضوء القانون الدولي والاتفاقيات الإقليمية لحماية حرّية التعبير والانترنيت وحرية التعبير.
ولعلّ هذا الملف ذكّرني بكتاب كان قد صدر في بيروت عن ملتقى فكري انعقد في لندن العام 1993 شاركت فيه نخبة متميّزة من المفكرين والحقوقيين والمثقفين العرب، الذين ناقشوا بعمق التمييز بين حرّية التعبير و" حرّية " التشهير، وعندما عدتُ إليه وجدت فيه مداخلات مهمة لأديب الجادر ونوري عبد الرزاق وصفية صفوت وشبلي ملاّط وعامر عبدالله ومحمد سيد أحمد الحردلو وراشد الغنوشي وصدقي كبلو وعزيز العظمة وزهير الجزائري ونبيل ياسين وغادة الكرمي ومحمود الناكوع والسنوسي محمد ومحمود عثمان وخلدون الشمعة ومحمد مخلوف وعبد الوهاب سنادة وسعود الناصري وشمران العجلي وغالب العلوي ومحمد فايق وأحمد صدقي الدجاني وكاتب السطور.!!

4- المهنية وشروطها والمهني ومواصفاته

من المناسب ونحن نتحدث عن حرّية التعبير، ولا سيّما في هذه المرحلة أن نقتبس بعض اشتراطات الإعلامي البارز أدمون صعب بشأن الإعلام والإعلامي الذي يسعى إليه، حين يفترض أن يكون حقوقياً بالدرجة الأولى، ويقول أن هذا ما تعلّمه في الجامعة اليسوعية، وكان قد تتلمذ على يد البرفسور صهيون، وذلك لأن مهنة الصحافة تنطوي على مفاهيم كثيرة، لا سيّما وهي تتعلق بالناس وميولهم وأفكارهم المختلفة، المتشعبة، كما أنها تتعلّق بالضمير الذي هو عنصر أساسي ووازع ذاتي للرقابة، بل أنه رقيب قبل أية رقابة مع شرط الحرّية.
ولعلّ ذلك كان بمثابة عرف أو تقليد في قانون الصحافة في العراق قبل العام 1958 إنْ لم يكن شرطاً، حيث كان يفترض في رؤساء تحرير الصحف أن يكونوا حقوقيين، ناهيكم عن خريجي جامعات، ولهذا كان القسم الأعظم منهم يمارسون مهنة المحاماة، أي باستعارة المثل الفرنسي فإنهم يعتمرون القبّعتين: قبّعة الحقوقي وقبّعة الصحافي. وهو الأمر الذي جرى عدم التقيّد، بل والاستخفاف به، حيث ازدحمت ساحة ومساحة الإعلام، بمن لا علاقة له بالمهنة وشروطها، سواءً من رؤساء أو سكرتيري التحرير أو من المدراء أو المحررين، وأصبح الكثير ممن لا علاقة لهم بالمهنة يحمل الهويّة الصحافية.
إن قانون الضمير يستوجب النزاهة والاستقامة والالتزام بحكم القانون وقول الحقيقة والدفاع عن المظلومين. وهي الأركان الأربعة التي حدّدها مكانزي رئيس قسم الإعلام في الأمم المتحدة، التي ينبغي على الإعلامي أن يلتزم بها:
الشرط الأول - الاستقامة، ولكي يكون الإعلامي أو الإعلام مستقيماً، فلا ينبغي عليه الكذب أو التدليس، وإنما قول الحقيقة وإن تعذّر ذلك، فلا ينبغي أن يقول ما يخالفها، أي أن لا يعمد إلى مجافاة الحقيقة، إنْ لم يستطع قولها كاملة، فذلك سيؤدي إلى خسارة صدقيته.
الشرط الثاني - الشجاعة، فالإعلامي أو الإعلام الذي يتهيّب أو يقلق أو يخاف من قول الحقيقة، فإنه ليس بإمكانه مواجهة الضغوط الذي تعترضه، ولذلك سيكون مهاداناً أو مساوماً أو ممالئاً، وتلك أمور بعيدة عن الشجاعة.
الشرط الثالث- الموضوعية والاتزان، فعلى الإعلامي أن يتمتع بقدر كبير من التوازن، وهذا يعني الموضوعية، وهي غير الحيادية، وبين العدل والظلم، لكن الموضوعية تستوجب كشف الحقائق، وخصوصاً إذا كانت تتعلّق بالإنسان وحقوقه، وبشكل خاص إزاء ما يتعرّض له من انتهاكات، وإلاّ فإن الحياد سيعني وقوف الإعلامي أو الإعلام المعني، معوّماً بين الحقيقة وضدّها، وإذا كان الانحياز المسبق أو المؤدلج لأسباب سياسية أو دينية أو مذهبية أو عرقية يعني الابتعاد عن الموضوعية، فإن عدم قول الحقيقة وتغليب الموقف المسبق أو الوقوف في منطقة الوسط بين الجلاد والضحية، أو بين الظالم والمظلوم بحجة الحيادية، سيعني ضياع وظيفة الإعلام والإعلامي التي ترتكز على كشف الحقيقة.
وهكذا فإن الإعلامي أو الإعلام مجافاة الحقيقة، إنْ لم يستطع قولها كاملة، فذلك سيؤدي إلى خسارة صدقيته.
الشرط الثاني - الشجاعة، فالإعلامي أو الإعلام الذي يتهيّب أو يقلق أو يخاف من قول الحقيقة، فإنه ليس بإمكانه مواجهة الضغوط الذي تعترضه، ولذلك سيكون مهاداناً أو مساوماً أو ممالئاً، وتلك أمور بعيدة عن الشجاعة.
الشرط الثالث- الموضوعية والاتزان، فعلى الإعلامي أن يتمتع بقدر كبير من التوازن، وهذا يعني الموضوعية، وهي غير الحيادية، وبين الحق والباطل، وبين العدل والظلم، لكن الموضوعية تستوجب كشف الحقائق، وخصوصاً إذا كانت تتعلّق بالإنسان وحقوقه، وبشكل خاص إزاء ما يتعرّض له من انتهاكات، وإلاّ فإن الحياد سيعني وقوف الإعلامي أو الإعلام المعني، معوّماً بين الحقيقة وضدّها، وإذا كان الانحياز المسبق أو المؤدلج لأسباب سياسية أو دينية أو مذهبية أو عرقية يعني الابتعاد عن الموضوعية، فإن عدم قول الحقيقة وتغليب الموقف المسبق أو الوقوف في منطقة الوسط بين الجلاد والضحية، أو بين الظالم والمظلوم بحجة الحيادية، سيعني ضياع وظيفة الإعلام والإعلامي التي ترتكز على كشف الحقيقة.
الشرط الرابع – التواضع وحسب مكانزي، فالتواضع سمة مهمة على الإعلامي وذلك لأنه يقوم بوظيفة الخدمة العامة، فعليه التحلّي بالتواضع، ولعلّ تلك المنظومة بكاملها تصبّ في نهر الضمير الذي تتجسّد فيه قضية حقوق الإنسان، وهي المسألة الغائبة عن مجتمعاتنا حسب أدمون صعب في محاضرته في المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة.

5- حرّية التعبير وحق الحصول على المعلومات

في كل أزمة يمرّ بها العالم العربي تبرز إشكالية الدولة الوطنية على نحو غير مألوف في العديد من جوانبها وأركانها، خصوصاً فيما يتعلق بشرعية وقانونية الحصول على المعلومات، حيث تتعرّض الكثير من وسائل الإعلام والإعلاميين إلى الانتقاد وإلى العسف من جانب أطراف كثيرة وفي مقدمتها الأطراف الحكومية، ويتم اتهامهم بشتى التهم ابتداءً من الانحياز وعدم الحيادية ووصولاً إلى العمل لصالح جهات خارجية، ناهيكم عن اتخاذ إجراءات بحقهم، لعل أولها مصادرة حقهم المشروع والقانوني في الحصول على المعلومات، خصوصاً في مناطق النزاع أو عند احتدام المشاكل واستفحالها.
حينما اشتعلت حركات الاحتجاج في بعض البلدان العربية استهدفت السلطات الحاكمة الكثير من وسائل الإعلام والاتصال، لاسيّما المرئية منها، والفضائيات بشكل خاص، إضافة إلى الانترنيت والفيس بوك والتويتر، وكذلك الهاتف النقال، وكان ذلك بمثابة بداية معركة العدّ العكسي وارتفاع موجة العنف التي كان من أهم مظاهرها هو التصدي لوسائل الإعلام والاتصال، ولا سيّما للإعلاميين، الذين كانوا ضحايا مواجهات وانتهاكات واعتبروا في بعض الأحيان " أعداء" لا يختلفون عن "الأعداء" التقليديين للسلطات الحاكمة، بل أكثر منهم أحياناً، ناهيك عن اتهامهم بالمندسين والمدسوسين وأصابع للخارج في التحريض والتعبئة وإثارة الفتن.
كان الإعلاميون وهم يقومون بواجبهم المهني أول الضحايا المستهدفين ولا يزال بعضهم يختفي قسرياً حتى الآن، كما قتل عدد منهم، وكانت المنطقة العربية، هي الأكثر خطراً على حياتهم، لاسيّما في العراق، الذي شهد منذ الاحتلال إلى اليوم مقتل ما يزيد عن 200 إعلامياً، فيما بعد شمل الأمر سوريا وليبيا واليمن وغيرها.

□ باحث ومفكر عربي

حـرّية التعبيـر بين القانونين الدولي والداخلي.. المبادئ والقيم والحدود

تسقيطات الأحزاب السرية تمرر برسائل قرب مراكز الأمن بهدف الوشاية

عبد الحسين شعبان
بيروت

مقدمة

تأتي أهمية البحث في حرّية التعبير من معنيين رئيسين:
المعنى الأول أن اليونسكو ذاتها تعدّ لحلقة دراسية لخبراء وإعلاميين بمناسبة مرور ربع قرن على إعلان اليوم العالمي لحرّية الصحافة، الذي صادف يوم 3 أيار (مايو)، ففي مثل هذا اليوم صدر في ناميبيا إعلان ويندهوك لحرّية الصحافة العام 1991 . والإعلان هو بيان لمبادئ حرّية الصحافة، وجاء تحت شعار "تنمية صحافة أفريقية مستقلة وتعدّدية". وقد استلهم الإعلان موجة الحريّة والتعدّدية التي ارتفع رصيدها إثر التغييرات التي حصلت في أوروبا الشرقية ونهاية الحرب الباردة .

تظاهرات : إحتجاجات الربيع العربي في كل من تونس ومصر

3- حرّية التعبير و"حرّية" التشهير!

سألت الصحافي المخضرم والمتميّز جهاد الخازن: هل درس في كلية الحقوق؟ فأجابني كلاّ، ثم سألني لماذا؟ قلت له: عندما أبدأ بقراءة صحيفة الحياة، أذهب مباشرة بعد عناوين الصفحة الأولى إلى الصفحة الأخيرة، لأتوقّف عند زاوية "عيون وآذان"، وبمتعة أقرأ كيف يمتلك صحافي ماهر أدواته، ويستخدم أسلحته بأقصى درجات الدقة لحرّية التعبير. ولعلّ الأمر تطوّر معي لدرجة أخذت لا أقرأ المقالة للمتعة والفائدة حسب، بل لأفتش بين سطورها عن مدى انطباقها أو ابتعادها عن حرّية التعبير، لاسيّما يلتبس معي الأمر أحياناً فألبس قبعة القانوني، لأميّز بين حرّية التعبير وحرّية التشهير.
وهكذا كنت أدقق كتابات صحافيين بارزين من مواقع مختلفة، خصوصاً استخداماتهم المهنية على نحو مسؤول، لكن شكّاً كان يراودني وأنا أستغرق في قراءة بعض المقالات، خصوصاً الاقتراب من خط التماس مع التشهير، حتى يصادفني ما يبرأ "صاحبي" عن كل ما له علاقة بالتشهير، حين يحدد بوضوح ما يريد على نحو مهني، فإذا مجّد عملاً فدائياً وبجّل المقاومة وأدان مسؤولاً عنصرياً و"إسرائيلياً"، فإنه لا ينسى إدانته للإرهاب، لكي لا تختلط الأوراق، وتذهب التفسيرات إلى تنظيمات القاعدة أو داعش أو جبهة النصرة غيرها.
وبادرت مرّة أخرى بسؤال الخازن وأنا أسوق ذلك دفاعاً عن حرّية التعبير وشرف مهنة الكتابة والصحافة: كيف تقفل تلك الحبكة الدرامية بحيث لا تبقى شكّاً أو ثغرة يتسلّل منها إمكانية الملاحقة القانونية، فأجابني: عند عملنا المبكر في الصحافة، وكنت وقتها طالباً، تدرّبت لدى وكالة رويتر كما ذكر على ما أظن، بحيث أخذت الكثير من الخبرة والمعلومات، للفارق بين حرّية التعبير وبين "حرّية" التشهير، ومثل هذا التأهيل المهني هو الذي ميّز جهاد الخازن خلال عمله الطويل، من فكّ الاشتباك بين حرّية التعبير وبين التشهير، الذي كان لصالحه في معظم الأوقات على الرغم من بعض التداخل أحياناً، لأنه كان على معرفة ودراية ثم خبرة للحد الفاصل بينهما، ومارسهما بمسؤولية ومهنية عالية، بحيث شكّل مدرسة خاصة للصحافة العربية، ويقتضي من الإعلاميين العرب الجدّد التوقف عندها ودراستها للتعلّم منها والاستفادة من علمها وخبرتها.
ولعلّ حرّية التعبير كانت الأساس في ساحات وميادين وشوارع البلدان التي شهدت احتجاجات شعبية حيث تدفق الملايين من البشر الذين تظاهروا للتعبير عن طموحاتهم وآمالهم في الحرّية والعدالة ومكافحة الفساد واحترام حقوق الإنسان. ومن أهم نصوص حرّية التعبير هو المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تمت الإشارة إليها، وعلى أساس المادة 19 تشكلت منظمة دولية مهمة انشغلت بحرية التعبير هي "منظمة Article 19".
وذهبت المادة 29 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966 والذي دخل حيّز التنفيذ العام 1976 (وهي اتفاقية شارعة أي منشئة لقواعد قانونية جديدة أو مثبّتة لها) إلى تأكيد عدم جواز إخضاع حرّية الرأي لأي قيد، بينما أخضعت ممارسة حرّية التعبير لبعض القيود التي تقتضيها الضرورات العامة وهي أساساً " الاعتراف الواجب لحقوق الآخرين وحرياتهم واحترام سمعتهم وحماية الأمن الوطني والأمن العام أو الصحة العامة أو الأخلاق"، أي أن تجاوز حرّية التعبير إلى التشهير، لا يعفي الكاتب من المساءلة القانونية، فإذا ذهبت إلى دمغ رأي بالاستبداد أو التواطؤ معه أو التشجيع والتستر عليه، فلا حساب في ذلك، لكنك إذا اتهمت شخصاً ما باستلام مبلغ معين لكتابة مقالة للدفاع عن الاستبداد أو لإخفاء حقيقة أو تزوير شهادة أو للتغطية على جريمة، فالقانون يمكنه ملاحقتك ويمكنه إدانتك.
أسوق هذا المثل، لأن الكثير من الذين يستخدمون حرّية التعبير يسيئون إليها أحياناً، دون إدراك بأن القانون يلاحقهم، فيما إذا انتقلوا للتشهير، ولأن فسحة الحريات شحيحة في بلداننا، ولأن فرص التعبير قليلة، فما إن بدأ البعض يعبّر عمّا يجول بخاطره، حتى دخل مناطق التشهير المحرّمة بالإساءة إلى السمعة أو العائلة أو التعرّض للذمة المالية أو الحياة الشخصية أو غير ذلك، وأحياناً دون رغبة منه، لاسيّما إذا اعتمد الإشاعة وما أكثرها أساساً يستند إليه، ولأن القانون لا يزال لا يلاحق ما يكتب على الإنترنت أو ينظّمه، فإن الكثير من الجدل أخذ يرتفع في الفترة الأخيرة بخصوص الجرائم التي يمكن أن تشكل خطراً على المجتمع، تلك التي تمت ملاحقتها مؤخراً.
وبما أن بعض المواقع غير مهنية ولا تدقّق فيما يكتب أو بمستواه أو وزنه أو مصادره أو لغته، فترى أحياناً سيلاً من الكتابات لا تربطه روابط بحرّية التعبير أو العمل المهني والصحافي. وقد سألني أحد الأصدقاء عن كيفية معالجة مثل هذه الأمور، فأجبته: بأنه "لا تزال هناك ثغرات قانونية كبيرة على هذا الصعيد لم تعالجها القوانين الدولية والمحلية، أما ثقافياً واجتماعياً، فلا بدّ من رفع الوعي والشعور بالمسؤولية، ومثل هذا واجب الهيئات الاعتبارية المدنية والمجتمعية، أولاً لأن ليس كل ما يكتب يُقرأ، ولعلّ البعض يفكر بدائرة محددة أو خصومة أو عداوة أو شغب أو إساءة أو غير ذلك، وسرعان ما ينسى صاحب العلاقة ذلك، وأحياناً هناك من يحاول الاستفزاز لكتاب كبار أو لأسماء لامعة أو لرموز ثقافية وفكرية، وينتظر عسى أن يعلّق على ذلك أحد، وأحياناً يكتب هو التعليق الآخر، رداً على التعليق الأول، لكي يبدأ بمناقشة المعلّق والمعلَّق الوهميان أو الوجهان لعملة واحدة.

أبشع الطعون

وقد كان محمد حسنين هيكل كلّما نشر كتاباً، هناك من ينبري لا بالردّ عليه، بل بشتمه واتهامه والتشكيك به وتوجيه أبشع الطعون إليه، وليس لأن هيكل غير قابل للنقد، فالكثير من أفكاره وآرائه ومعلوماته، تثير الجدل وهي بحاجة إلى نقاش ونقد، لكن مبدأ التشهير شيء وحرية التعبير شيء آخر. وقد عبّر أحدهم بعد أن يئس من رد هيكل، أنه على مدى أربعين عاماً لم يترك له شاردة أو واردة إلاّ وناقشه عليها، لكن هيكل لم ينبس ببنت شفة.
لعلّ مهمة ووظيفة الكاتب هي الكتابة والنقد، أما وظيفة الشاتم فهي الشتم والتشهير، والأولى إيجابية بنّاءة، أما الثانية فهي تخريبية هدّامة، والأولى يجيزها القانون وتقرّها الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، في حين أن الثانية يضع القانون واللوائح الدولية لحقوق الإنسان، ضوابط ومعايير للمساءلة عليها، ناهيكم عن وجود اعتبارات أخلاقية وإنسانية واجتماعية، تتعلق لا بالمشهّر به فحسب، بل بالمشهّر أيضاً. لقد استخدمت الكثير من قيادات الأحزاب السرّية قبل عصر العولمة والإنترنت والثورة العلمية- التكنولوجية وثورة الاتصالات والمواصلات والطفرة الرقمية " الديجيتل" بعض هذه الأساليب لإسقاط بعضها البعض، أو تشويه صورة هذا الفريق أو هذه المجموعة أو هذا الشخص، وأحياناً كانت ترمي أسماء خصومها برسائل قرب مراكز الأمن للوشاية بهم أو لتشويه سمعتهم، ولم تكن المعارضات هي الأخرى بعيدة هذه الأساليب لا بحق أعدائها، بل للمخالفين لها بالرأي أحياناً. وأتذكّر أن شخصاً سمع رأياً عن أحد أعدائه الشخصيين في بلد أوروبي، فخاطب المتحدث: كان عليكم رمي مظروف فيه بضعة حبوب مخدرات أو حشيشة في حديقته والاتصال بالشرطة للإبلاغ عنه!! ولعلّ ذلك ينمّ عن أخلاقية متدنّية، فالخصومة الشريفة تتطلب أساليب شريفة، وهذه ليست على المخالف أو الخصم، بل حتى على العدو أيضاً.

الأحزاب السرية

وهناك أكاذيب كثيرة استخدمتها السلطات الحاكمة ضد معارضاتها، مثلما استخدمها معارضون ضد خصومهم، وهؤلاء وأولئك نشروا كتباً وكراريس ووريقات للنيل من خصومهم، فالحكومة تريد تشويه سمعة المعارضة، والأخيرة تريد إلصاق كل شيء بعدوّها. وأتذكّر أن أحد الأشخاص الذين أعرفهم جاءني في لندن ومعه وثائق تقول أن قائمة كانت قد صدرت بإعدام عدد من أعضاء الحزب الشيوعي، وكان اسمه بينهم (محكوم بالإعدام وهارب من وجه العدالة) وطلب مني تأييد ذلك، وبما أنني أعرفه وأعرف أن تلك القصة مزوّرة، حيث استبدل اسم أحد المحكومين باسمه، فرفضت، ونصحته بأن ذلك يسيء إلى الحزب الذي ينتمي إليه وله شخصياً، وخلال عملي المهني والحقوقي صادفني عشرات بل مئات الأمثلة.
وقبل خمس سنوات أصدرت مجلة "موارد" عدداً خاصاً مكرساً لحريّة التعبير، ووجدتها في حينه مناسبة مهمة لإعادة الحديث عن حرّية التعبير وتفريقه عن "حرّية" التشهير، لاسيّما بعد نشر موقع ويكيليكس لوثائق سرية، لم يكن جوليان أسانج هو من فبركها، بل أنه نقلها كوثائق ومعلومات تقع مسؤولياتها على الجهات المسؤولة عنها، إلاّ ما يتعلق بالأضرار التي تصيب الأفراد الذين قد يتعرضوا إلى العنف أو غير ذلك، فلا بدّ من أخذها بنظر الاعتبار. وتضمن الملف إضافة إلى دراسات عن ويكيليكس وحرّية التعبير، مقالة عن منع النقاب باعتباره انتهاكاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان، وآليات حرّية الرأي والتعبير حسب المقرر الخاص، والتحديات التي تواجهها في ضوء القانون الدولي والاتفاقيات الإقليمية لحماية حرّية التعبير والانترنيت وحرية التعبير.
ولعلّ هذا الملف ذكّرني بكتاب كان قد صدر في بيروت عن ملتقى فكري انعقد في لندن العام 1993 شاركت فيه نخبة متميّزة من المفكرين والحقوقيين والمثقفين العرب، الذين ناقشوا بعمق التمييز بين حرّية التعبير و" حرّية " التشهير، وعندما عدتُ إليه وجدت فيه مداخلات مهمة لأديب الجادر ونوري عبد الرزاق وصفية صفوت وشبلي ملاّط وعامر عبدالله ومحمد سيد أحمد الحردلو وراشد الغنوشي وصدقي كبلو وعزيز العظمة وزهير الجزائري ونبيل ياسين وغادة الكرمي ومحمود الناكوع والسنوسي محمد ومحمود عثمان وخلدون الشمعة ومحمد مخلوف وعبد الوهاب سنادة وسعود الناصري وشمران العجلي وغالب العلوي ومحمد فايق وأحمد صدقي الدجاني وكاتب السطور.!!

4- المهنية وشروطها والمهني ومواصفاته

من المناسب ونحن نتحدث عن حرّية التعبير، ولا سيّما في هذه المرحلة أن نقتبس بعض اشتراطات الإعلامي البارز أدمون صعب بشأن الإعلام والإعلامي الذي يسعى إليه، حين يفترض أن يكون حقوقياً بالدرجة الأولى، ويقول أن هذا ما تعلّمه في الجامعة اليسوعية، وكان قد تتلمذ على يد البرفسور صهيون، وذلك لأن مهنة الصحافة تنطوي على مفاهيم كثيرة، لا سيّما وهي تتعلق بالناس وميولهم وأفكارهم المختلفة، المتشعبة، كما أنها تتعلّق بالضمير الذي هو عنصر أساسي ووازع ذاتي للرقابة، بل أنه رقيب قبل أية رقابة مع شرط الحرّية.
ولعلّ ذلك كان بمثابة عرف أو تقليد في قانون الصحافة في العراق قبل العام 1958 إنْ لم يكن شرطاً، حيث كان يفترض في رؤساء تحرير الصحف أن يكونوا حقوقيين، ناهيكم عن خريجي جامعات، ولهذا كان القسم الأعظم منهم يمارسون مهنة المحاماة، أي باستعارة المثل الفرنسي فإنهم يعتمرون القبّعتين: قبّعة الحقوقي وقبّعة الصحافي. وهو الأمر الذي جرى عدم التقيّد، بل والاستخفاف به، حيث ازدحمت ساحة ومساحة الإعلام، بمن لا علاقة له بالمهنة وشروطها، سواءً من رؤساء أو سكرتيري التحرير أو من المدراء أو المحررين، وأصبح الكثير ممن لا علاقة لهم بالمهنة يحمل الهويّة الصحافية.
إن قانون الضمير يستوجب النزاهة والاستقامة والالتزام بحكم القانون وقول الحقيقة والدفاع عن المظلومين. وهي الأركان الأربعة التي حدّدها مكانزي رئيس قسم الإعلام في الأمم المتحدة، التي ينبغي على الإعلامي أن يلتزم بها:
الشرط الأول - الاستقامة، ولكي يكون الإعلامي أو الإعلام مستقيماً، فلا ينبغي عليه الكذب أو التدليس، وإنما قول الحقيقة وإن تعذّر ذلك، فلا ينبغي أن يقول ما يخالفها، أي أن لا يعمد إلى مجافاة الحقيقة، إنْ لم يستطع قولها كاملة، فذلك سيؤدي إلى خسارة صدقيته.
الشرط الثاني - الشجاعة، فالإعلامي أو الإعلام الذي يتهيّب أو يقلق أو يخاف من قول الحقيقة، فإنه ليس بإمكانه مواجهة الضغوط الذي تعترضه، ولذلك سيكون مهاداناً أو مساوماً أو ممالئاً، وتلك أمور بعيدة عن الشجاعة.
الشرط الثالث- الموضوعية والاتزان، فعلى الإعلامي أن يتمتع بقدر كبير من التوازن، وهذا يعني الموضوعية، وهي غير الحيادية، وبين العدل والظلم، لكن الموضوعية تستوجب كشف الحقائق، وخصوصاً إذا كانت تتعلّق بالإنسان وحقوقه، وبشكل خاص إزاء ما يتعرّض له من انتهاكات، وإلاّ فإن الحياد سيعني وقوف الإعلامي أو الإعلام المعني، معوّماً بين الحقيقة وضدّها، وإذا كان الانحياز المسبق أو المؤدلج لأسباب سياسية أو دينية أو مذهبية أو عرقية يعني الابتعاد عن الموضوعية، فإن عدم قول الحقيقة وتغليب الموقف المسبق أو الوقوف في منطقة الوسط بين الجلاد والضحية، أو بين الظالم والمظلوم بحجة الحيادية، سيعني ضياع وظيفة الإعلام والإعلامي التي ترتكز على كشف الحقيقة.